



اتحاد الشركات الاستثمارية  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

**دور اتحاد الشركات الاستثمارية في معالجة  
آثار الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية والاقتصادية  
في دولة الكويت**

**المؤتمر الدولي اتجاهات III  
”الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير“**

**كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت**

**صالح صالح السلمي  
عضو مجلس الإدارة - اتحاد الشركات الاستثمارية**

**16 ديسمبر 2008**



اتحاد الشركات الاستثمارية  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

مقدمة:

تعمل دولة الكويت على تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية، وذلك من خلال تقديم التسهيلات القانونية والمالية والفنية، وأيضاً من خلال التوسع في عملية الخصخصة كجزء متكامل من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وزيادة فاعلية آليات السوق.

وفي ظل هذه الأوضاع أخذت في الظهور الشركات الاستثمارية والخدمات التمويلية الخاصة -تقليدية وإسلامية- والتي تعمل في مجالات عديدة. ولا شك أن التوسع في إقامة هذه الشركات من المتوقع له أن يخدم أهداف التنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية والمتمثلة في زيادة الاستثمار الخاص، وتخفيف الأعباء على الموازنة العامة للدولة، وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية قطاع الاستثمار والخدمات المالية في الاقتصاد الكويتي:

ينقسم القطاع الاستثماري وخدمات التمويل في الكويت إلى قسمين رئيسيين هما:

1. شركات أنشطتها الرئيسية الاستثمار وإدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية ، وهذه تنقسم إلى شركات استثمارية تمارس الأنشطة التقليدية وأخرى تمارس أنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

2. شركات خدمية تقوم بتقديم خدمات مالية ، وهذه تنقسم إلى شركات تقدم خدمات مالية تقليدية وأخرى تقدم خدمات مالية إسلامية.

ويطلع قطاع الاستثمار والخدمات المالية في السوق الكويتي بدور ريادي يمكنه من المساعدة في تحقيق التنمية ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها ما يلي:

أ - يحتوي هذا القطاع على 47 شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك كما في أكتوبر 2008، وبنسبة 23.27% من إجمالي الشركات المدرجة، والبالغة 202 شركة وهي النسبة الأعلى بين قطاعات السوق المختلفة.

ب - حققت هذه الشركات المركز الثاني من حيث قيمة الأسهم المتداولة في البورصة ، كما حققت المركز الأول من حيث إجمالي عدد الأسهم المتداولة وعدد الصفقات .



**اتحاد الشركات الاستثمارية**  
**UNION OF INVESTMENT COMPANIES**

ج - يبلغ رأس مال الشركات الاستثمارية المدرجة 2,278 مليون دينار كويتي، وبنسبة 31.2% من إجمالي السوق، وقد بلغت القيمة السوقية لقطاع الاستثمار 9,081 مليون دينار كويتي، وبنسبة 19% من إجمالي القيمة السوقية للسوق البالغ 48.078 مليون دينار كويتي، وذلك كما في أكتوبر 2008.

د - بلغت الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية حوالي 17 مليار دينار كويتي، منها حوالي 300 مليون دينار كويتي تخص الصناديق الاستثمارية بالسوق الكويتي، كما بلغت الأرباح 1.601 مليار دينار كويتي تقريباً خلال عام 2007.

هـ - بلغ إجمالي الأرباح للشركات الاستثمارية 612 مليون دينار كويتي، وذلك خلال النصف الأول من عام 2008.

و- بلغ عدد الأسهم المتداولة لشركات هذا القطاع يبلغ في المتوسط 32% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في البورصة، كما أن عدد الصفقات لهذا القطاع بلغت نسبتها نحو 31%.

من خلال البيانات السابقة نستطيع أن نؤكد أهمية هذا القطاع المحوري للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يقوم بمهام متعددة في مجال السوق من خلال التداول المؤسسي عن طريق المحافظ والصناديق الاستثمارية التي يديرها، وأنه يمكن أن يلعب دوراً هاماً كصانع سوق، وبالتالي يستطيع هذا القطاع أن يقود السوق ويعمل على التوازن بين العرض والطلب، وبذلك يقلل من آثار الهبوط غير المبرر للسوق، مما يساعد على حماية صغار المستثمرين، بالإضافة إلى توفير المهنية لدى القائمين على إدارة هذه الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تطوير السوق ونشر الوعي الاستثماري، كذلك توفير المزيد من الشفافية.





**اتحاد الشركات الاستثمارية**  
**UNION OF INVESTMENT COMPANIES**

ونحن نرى أن اتحاد الشركات الاستثمارية الكويتية، والذي يضم في عضويته وحتى تاريخه 42 شركة، يبلغ عدد الشركات التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية 9 شركات يمكن أن يساهم في تفعيل دور هذه الشركات من خلال مساهمته بالرأى في القضايا التي تخص الاستثمار وقضايا البورصة مع إدارة السوق، وأيضاً في مشروعات القوانين الاقتصادية عند طرحها للمناقشة على الخبراء والمحللين الاقتصاديين، مثل قانون هيئة أسواق المال، وقانون الشركات التجارية .. إلخ.

**دور الاتحاد في تفعيل أداء الشركات المالية:**

تم إشهار اتحاد الشركات الاستثمارية في 2005/1/9، وتحتصر أغراضه فيما يلي:

- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار والخدمات المالية باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.
- إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.
- التشاور وتبادل الرأى مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطنى والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية المختصة بقطاع الاستثمار لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.
- إبداء الرأى فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار بشتى صورته بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو الإشراف أو الرقابة عليها.
- التنظيم والمشاركة فى المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحثية المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثمارى وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التي تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.



اتحاد الشركات الاستثمارية  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

- الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.

- إصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.

**ومن هنا يمكن للاتحاد أن يفعل من أداء هذه الشركات من خلال ما يلي:**

أ- قيام الاتحاد بالمساهمة في تقييم الشركات الاستثمارية بشكل فعال بحيث يدعم الاقتصاد الكويتي بشركات ناجحة بصفة دائمة وتحقق تنمية مستديمه.

ب- تنمية مهارات العاملين وبمستوياتهم المختلفة في الشركات الاستثمارية والخدمات المالية من خلال مركز الدراسات الاستثمارية والخدمات المالية وإعدادهم وتأهيلهم مهنيًا وفنيًا من خلال البرامج والدورات المختلفة.

ج- العمل على تنشيط سوق الكويت للأوراق المالية من خلال تنشيط جانب عرض وطلب الأوراق المالية، مع دراسة إمكانية الأخذ بالصيغة الإسلامية في الأوراق المالية، الأمر الذي يعمل على الربط المباشر بين الادخار والاستثمار، ويسهم بصورة أفضل في توجيه المدخرات نحو المشروعات، فضلاً عن أنه يتيح تنوعاً في الأدوات المالية المطروحة في السوق، مما يؤدي إلى جذب فئة معينة من المستثمرين لاعتقادهم أنها تشبع حاجات خاصة لديهم.

ح- تحسين السلوك الاستثماري للأفراد ودفعهم إلى العمل والتعاون مع البنوك والشركات الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار. هذا بالإضافة إلى تنمية الوعي الاستثماري لدى الأفراد، وذلك من خلال توفير المعلومات عن البيئة والظروف الاقتصادية المحلية والدولية.



**اتحاد الشركات الاستثمارية**  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

**هيئات أسواق المال:**

رأت الدول العربية بشكل عام والخليجية منها بشكل خاص جدوى وجود هيئة أسواق المال، فوجد أن عدد لا بأس به من تلك الدول لديها هيئات لأسواق المال، ففي سلطنة عمان

صدر المرسوم السلطاني رقم (80 / 98) ورقم (82 / 98) بإعادة هيكلة سوق الأوراق المالية من خلال قيام ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة وهي :

- الهيئة العامة لسوق المال: وتختص بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها داخل السلطنة والإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وجميع المتعاملين فيها.
- سوق مسقط للأوراق المالية : وتختص بقيد وتداول الأوراق المالية وتكون بورصة لتداولها .

شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية: وتختص بحفظ سجلات المساهمين وإيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الأوراق المالية واثبات انتقال الملكية وإصدار بيانات إلى المساهمين بذلك. وهي مرتبطة بنظام إلكتروني مع السوق لسهولة نقل البيانات.

**وفي دولة الإمارات العربية المتحدة**

أصدر صاحب السمو رئيس الدولة بتاريخ 29 / 1 / 2000 م مرسوماً اتحادياً بإنشاء هيئة عامة في عاصمة الدولة تسمى " هيئة الأوراق المالية والسلع" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها ، وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة التي تصدر تنفيذاً له وتلحق بالوزير.





**اتحاد الشركات الاستثمارية**  
**UNION OF INVESTMENT COMPANIES**

**وفي المملكة العربية السعودية**

تأسست هيئة السوق المالية بتاريخ 2 / 6 / 1424 هـ، الموافق 31 / 7 / 2003 م بموجب " نظام السوق المالية " الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( م / 30 ). وتمثل الجهاز الحكومي المسؤول عن إدارة وتنظيم السوق المالية السعودية ، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء ، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ، وتهدف لتنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة ، ولها وضع وفرض اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين، وضمان العدالة والكفاءة في سوق الأوراق المالية.

**وفي دولة قطر**

فقد تم تحويل سوق الدوحة للأوراق المالية في بداية أبريل 2007 إلى شركة مساهمة تمتلكها الحكومة مع احتمال بأن تطرح للاكتتاب العام في مرحلة لاحقة على غرار سوق دبي المالي، وقد تزامن ذلك مع إنشاء هيئة قطر للأسواق المالية حيث تقوم الهيئة بدور الجهة التنظيمية المشرفة والمسؤولة عن عمليات الإدراج ومنح التراخيص في أسواق المال المحلية، هذا وتعمل الهيئة على تحقيق الشفافية والنزاهة خلال مراقبة وضمان تطبيق قوانين وتشريعات السوق المحلي.

**وفي دولة الكويت**

مع عدم وجود هيئة سوق مال إلا أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد خلال عام 2007 ارتفاعاً ملحوظاً في القيمة السوقية حيث بلغت 57,580 مليون دينار كويتي (211,614 مليون دولار أميركي) بنسبة ارتفاع 37% ، وبذلك يكون سوق الكويت للأوراق المالية قد حافظ على ترتيبه الثاني بنسبة قدرها 18.5% من القيمة السوقية للأسواق الخليجية .

لذا ومع كل المؤشرات الإيجابية لسوق الكويت للأوراق المالية فهو يحتاج إلى إعادة هيكلة سوق المال بحيث يتم فصل التشريع والرقابة عن الإدارة وترك الأسواق للقطاع الخاص بحيث تخرج لنا هيئة سوق مال واعدده.



## اتحاد الشركات الاستثمارية UNION OF INVESTMENT COMPANIES

### دور اتحاد شركات الاستثمار في إعداد مشروع هيئة سوق المال:

حرص إتحاد الشركات الاستثمارية منذ بداية نشاطاته إلى الدفع لإيجاد هيئة مستقلة تعنى بسوق المال في الكويت وذلك لضرورة تطوير هذا القطاع لمواكبة النظم والقوانين الدولية من جهة وحماية المستثمرين المتعاملين في السوق ولفصل الجانب التشريعي والرقابي عن إدارة السوق. ولهذا الهدف أقر مجلس إدارة الإتحاد في إجتماعه الأول في عام 2007 تكوين لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص برئاسة نائب رئيس الاتحاد لدراسة المشاريع المقدمة من جهات مختلفة لدراسة ومتابعة المشاريع المقدمة واختيار الأفضل منها.

وقد طلب وزير التجارة والصناعة آنذاك من اتحاد الشركات الاستثمارية بإعداد مشروع لهيئة أسواق المال ، وقد تم إعداد المشروع والانتهاه منه من قبل الاتحاد وتقديمه للجنة المالية في مجلس الأمة وذلك لمناقشته مع القوانين الأخرى المقدمة .

### كيفية تعامل الاتحاد مع الأزمة المالية:

يبدو وللوهلة الأولى أن هناك أثراً لما نحن فيه نتيجة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أوروبا. وهذا الأمر قد يكون صحيحاً لعدد من الدول ولكن واقع الحال في الكويت يبدو مغايراً، فتداعيات الأزمة الأمريكية وما أصاب مؤسساتها من بنوك وشركات تأمين وغيرها وانعكاس ذلك على البنوك الأوروبية وتأثير ذلك على العديد من الدول لا علاقة له بالسوق الكويتي فمؤسساتنا ليست مرتبطة بالمؤسسات المالية والاقتصادية الأمريكية، كما أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بوضع جيد نسبياً ولفترة زمنية مناسبة حتى مع انخفاض أسعار النفط، وعليه فإن ما حصل في أسواق الكويت سببه كان نفسياً أكثر من الآثار المباشرة الناتجة جراء الأزمة المالية الأمريكية.

يتفاعل الاتحاد بخروج الأزمة المالية الحالية من عنق الزجاجة وإعادة الثقة إلى كافة المتعاملين، فالجهود الحكومية، والتي توجت بتشكيل فريق الإنقاذ برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي يدعوننا لترقب القرارات الحاسمة والمفصلية لمعالجة الأزمة، والتي توجت وحتى تاريخه بقيام البنوك الكويتية بتقديم التمويل اللازم لشركات الاستثمار المحلية ذات الملاءة الجيدة، والتي تواجه مشاكل في السيولة،





**اتحاد الشركات الاستثمارية**  
**UNION OF INVESTMENT COMPANIES**

كما لدى الفريق وكما كشف محافظ بنك الكويت المركزي مؤخراً أن توجهاً بالشروع فى تأسيس محفظة استثمارية لمعالجة أوضاع شركات الاستثمار المحلية، وسيكون الهدف من تأسيس المحفظة شراء أصول من شركات الاستثمار التى ترغب فى التصرف فى بعض أصولها، وذلك فى إطار قيام هذه الشركات بإدارة مطلوباتها وموجوداتها فى هذه المرحلة، وأنه وفى إطار هذه المحفظة وآلية عملها، فإن شراء الأصول سيكون من الشركات المؤهلة لذلك، مع تحديد نوعية الأصول التى ستقوم

المحفظة بشرائها وطريقة تحديد قيمتها العادلة، وستكون عملية شراء هذه الأصول على أساس نسبة محددة من القيمة العادلة للأصل، ويكون التسديد من خلال إصدار سند إذنى للشركة البائعة للمدة المحددة فى عقد شراء الأصل، والتى قد تصل إلى خمس سنوات قابلة للتجديد، وهى مدة المحفظة مع تعهد الشركة بإعادة شراء الأصول المباعة خلال مدة العقد بقيمتها الشرائية، ويجوز للشركة البائعة استخدام السند الإذنى ضماناً للاقتراض من البنوك الكويتية فقط بغرض استخدام هذه الأموال المقترضة من قبل الشركة فى تسديد التزامات مالية عليها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، كما يمكن للمحفظة أن تكلف الشركة التى قامت ببيع هذه الأصول الاستمرار فى إدارتها لحساب المحفظة.

واتحاد الشركات الاستثمارية لم يكن بمنأى عن الأحداث، فالاتحاد معنى بكافة الشركات الاستثمارية والخدمات المالية وينطلق فى تعاملاته من كونه يعنى بالقطاع كافة، وليس أمر شركة معينة، وعليه فقد تضافت جهود مجلس إدارة الاتحاد منذ بداية الأزمة، حيث عقد الاتحاد اجتماعات عديدة توصل من خلالها إلى اقتراحات محددة قدمت للجهات المعنية بالأزمة، كما كانت هناك لقاءات مع معالى وزير المالية والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار، كما التقى الاتحاد بسعادة محافظ بنك الكويت المركزي، كما كانت له مشاركات مع فريق العمل الحكومى الذى تم تشكيله لمعالجة الأزمة، بالإضافة إلى مشاركته وبكافة أعضاء مجلس الإدارة فى اللقاءات التى تمت مع اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة. هذا بجانب الجهود المتفرقة مع متخذى القرار لتبيان وجهة نظره حول إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة الأزمة. وقد تقدم الاتحاد بمقترحات عملية لمعالى وزير المالية، وكذا لسعادة محافظ بنك الكويت المركزي، وأن هذه الاقتراحات تكونت نتيجة التقاء الاتحاد بعدد من ممثلى



**اتحاد الشركات الاستثمارية**  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

الشركات الاستثمارية والخدمات المالية وكذلك الاقتراحات المقدمة من تلك الشركات وبناء على طلب من الاتحاد، وأن تلك الاقتراحات سيوليها فريق الإنقاذ جل اهتمامه كونها تتبع من الشركات الاستثمارية، وأن الأمر يعنىها بشكل مباشر. وأود الإشارة إلى التعاون المستمر ما بين الاتحاد وبنك الكويت المركزى وفى كافة القضايا التى تعنى الشركات الاستثمارية والخدمات المالية، وأن هذا التعاون يفيد كافة الأطراف خاصة فى إيجاد الحلول المطلوبة للالزمة الحالية والتى توجت ببعض القرارات الفاعلة، والتى منها تعميماً أصدره بنك الكويت المركزى إلى كافة شركات الاستثمار المحلية بناء على الاقتراح المقدم من اتحاد الشركات الاستثمارية لسد الفجوة التمويلية لدى شركات الاستثمار فى المرحلة الحالية.

وأود التأكيد بأن هناك العديد من الاقتراحات التى قدمها الاتحاد للجهات المعنية لمعالجة الأمر تتعلق بالائتمان والتمويل، وبسوق الكويت للأوراق المالية من خلال دعم نشاط السوق وآلية نشاطه، ومن ذلك مشروع هيئة أسواق المال حيث قام اتحاد الشركات الاستثمارية وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية بدراسة جميع المشاريع المقدمة لإنشاء هيئة أسواق المال من خلال لجنة من ذات الاختصاص والخبرة، ونتيجة لذلك قام بإعداد مشروعاً متكاملاً يتماشى مع النظم والإجراءات العالمية انسجماً مع القوانين والتشريعات الوطنية الكويتية، وقدمه إلى جميع الجهات الرسمية ذات الشأن، كما قدمه للجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة، وتم مناقشته بإسهاب فى الفصل التشريعى الحادى عشر، والذى لاقى استحساناً من كافة الخبراء المختصين المعنيين. وأن الاتحاد أخذ على عاتقه هذا المشروع الوطنى الهام، ليتطلع إلى إقراره كونه أحد ركائز تهيئة دولة الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً.